ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2025 المجلد: التاسع العدد: الأول ص.ص: 1139- 1166

مجتمع المعرفة: أبعاده وسبل بنائه

the knowledge society: The dimensions and ways to build it

ميلودي محمد *
جامعة عمار ثليجي الأغواط
m.miloudi@lagh-univ.dz

تاريخ إرسال المقال: 2025/02/25 تاريخ قبول المقال: 2025/03/01 تاريخ نشر المقال: 2025/03/20

الملخص:

إن أهم ما يميز العصر الحالي التغيير المستمر في مجالات الحياة، بما في ذلك التسارع في التوجه نحو مجتمع المعرفة، باعتبار أن المعرفة فاعل ديناميكي ومقوم أساس لنمو المجتمعات وتطورها وأيضا هو مظهر من مظاهر القوة والسيطرة بالنسبة للدول، فتبينت أهميتها وأثرها في أنها أهم مؤشرات التطور والتحول إلى المجتمع الذي يعد المعرفة القاعدة الأساس للدولة وتكوينها، فسعت الدول بمؤسساتها وهياكلها إلى وضع استراتيجيات عملية وعلمية للانتقال إلى مجتمع المعرفة، وهذا ما نسعى إلى توضيحه من خلال هذه الدراسة حيث نحاول فهم مجتمع المعرفة والفرق بينه وبين مجتمع المعلومات وذلك لوجود خلط بينهما، كما نسعى إلى تحديد أبعاد مجتمع المعرفة، وسبل بنائه وطريقة تكوينه وتشكيله كما نبين أدوات إقامة مجتمع المعرفة من خلال نشر وانتاج وتخزين فتوطين المعرفة وأهم التحديات التي تواجهها..

الكلمات المفتاحية: مجتمع المعرفة؛ أبعاد مجتمع المعرفة، تكوين مجتمع المعرفة، توطين المعرفة.

Abstract:

Perhaps the Most Important Characteristic of The Current Era Is the Rapid Change in All Areas of Life, Including the Acceleration in The Trend Towards a Knowledge Society. Considering That Knowledge Is a Dynamic Actor and An Essential Component of Society Growth in All Countries of The World, A Manifestation of Power and Control Over States, all this has led to the emergence of the Knowledge Society, which depends in its entirety on the acquisition and use of knowledge.

* المؤلف المرسل

Keywords *knowledge society; The dimensions of the knowledge society; Localization of knowledge.*

المقدمة:

أصبح مجتمع المعرفة أداة قوة وسيطرة للدول (مثل واقع الولايات المتحدة الأمريكية والدول المتقدمة)، وهذا ما يراه ألفن توفلر:" إن القوة في القرن الحادي والعشرين لن تكون في المعايير الاقتصادية أو العسكرية ولكنها تكمن في عنصر المعرفة"، وهذا ما يتماشى مع تعريف *Francis Bacon* للمعرفة بأنها: القوة، ***Knowledge Is Power***[1]، وغياب المعرفة في جانب آخر يسهم في الفقر وتدني الإنتاجية والأداء الاقتصادي، كما أن حجم المعرفة تضاعف في فترة وجيزة بفضل التكنولوجيا الحديثة التي سهل انتقال المعرفة وانتشارها، والإنسان الآن أصبح من الضروري عليه أن يتعلم ليكون صانعا للمعرفة ومصدرا لها، وليس فقط مستهلك لها كما يعتبر مجتمع المعلومات ولحد كبير مفهوم جديد لم تتبلور معالمه بعد لأن ملامحه غير واضحة بالقدر الكافي حتى بالنسبة للمواطنين العاديين الذين يتعاملون معه في حياتهم اليومية من خلال شبكة الانترنت، وقد عرف مجتمع المعلومات مسميات عديدة كالمجتمع ما بعد الصناعي ومجتمع ما بعد الحداثة، المجتمع الرقمي، مجتمع المعرفة،...الخ.

- الإشكالية:

مع التطورات الحاصلة والتغيرات العالمية واعتماد المعرفة وقيام مجتمعات قائمة على المعرفة على هذا الأساس جاءت الإشكالية على النحو التالي: **– ما هي أبعاد وأسس بناء مجتمع المعرفة؟**

ولتبسط الإشكالية نطرح التساؤلات التالية:

– ما مفهوم مجتمع المعرفة؟

– ما هي آليات التحول إلى مجتمع المعرفة؟

– ما هي أدوات إقامة مجتمع المعرفة؟

[1] *-Misra, D.C., Rama, H, And Manie, K, **E- Knowledge Management Framework for Government Organizations**, Information Systems Management, Jordan: Yarmouk University. Database, Spring, 2003, P38*

المبحث الأول: مفهوم مجتمع المعرفة

لقد اختلفت وجهات النظر حول مجتمع المعرفة حيث تحدث **بيتر دريكر** عن مجتمع المعلومات في كتابه تكنولوجيا المعرفة 1969 بأنه: ذلك المجتمع المعتمد على اقتصاد المعرفة، وبأن الاقتصاد سيتحول في هذا المجتمع المستقبلي من اقتصاد السلع والبضاعة إلى اقتصاد المعرفة.[2]

أما **ألفين توفلر** فيذهب إلى القول بأن مظاهر مجتمع المعلومات نجدها في مرحلة حضارية من تاريخ المجتمعات يسميها "**بالموجة الثالثة**"، إذ يقسم تاريخ الحضارة إلى ثلاث موجات: تمثل **الموجة الأولى** سيطرة الزراعة والصيد؛ وتمثل **الموجة الثانية** سيطرة الصناعة؛ أما **الموجة الثالثة** فتشكل المعلومات مادتها الأولية والأساسية، وتعزز تكنولوجيا المعلومات حياة الأفراد في هذه المرحلة بطريقة تجعل العقلية لديهم منسجمة ومتلائمة مع محيط إلكتروني ذكي، منتشر بشكل واسع تحت تأثير الثورة التكنولوجية؛

فالموجة الثالثة عند" توفلر "هي ما يسمى الآن بمجتمع المعلومات، ويشير إلى أن : " أكبر المصانع والشركات الموجودة حاليا ستصبح نصف فارغة في السنوات القادمة، ولن تصلح إلا كمستودعات أو ربما تتحول إلى أماكن إقامة للأفراد، وذلك هو منظور نظام الإنتاج الجديد الذي يجعل عودة الإنتاج في الكوخ أو المنزل ممكنة، ولكنها ستكون مقامة على أسس وقواعد إلكترونية متقدمة[3]."، كما أنه يرى بأن شكل الحضارات العالمية قد تغير، وذلك بأننا نتجه نحو خلق عالم منقسم، إلى ثلاث عوالم متضادة، أي **عالم الموجة الأولى** الذي يقدم الموارد الزراعية والمعدنية، فتظل موسومة بسمة الريفية، **وعالم الموجة الثانية** الذي يقدم يدا عاملة رخيصة، الذي تمثل سلاسل التركيب، على حين أن قسما من **الموجة الثالثة**، مسرعا في الانتشار، يقيم سلطانه على صور جديدة من خلق المعرفة واستغلالها، وتتميز بأنها معلوماتية.[4]

وفي نفس السياق يمكن ذكر ما ورد في تقرير المعرفة العربي لعام 2010/ 2011،[5] أن هناك ثلاث موجات حيث أن **الموجة الأولى** بدأت مع بداية السبعينات وامتدت حتى بداية التسعينات في القرن

---

[2]– ربحي مصطفى عليان، **مجتمع المعلومات والواقع العربي**، عمان (الأردن): دار جرير، 2006، ص 45.

[3]– توفلر ألفن. **حضارة الموجة الثالثة**. تر: عصام الشيخ قاسم. ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر، 1990، ص 213– 215. بالاضافة إلى كتاب: ألفين وهيدي توفلر، **إنشاء حضارة جديدة سياسة الموجة الثالثة**، تر: حافظ الجمالي، سوريا: اتحاد الكتاب العرب، 1998، ص ص 19– 30.

[4] – ألفين وهيدي توفلر، **إنشاء حضارة جديدة سياسة الموجة الثالثة**، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[5]– مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير المعرفة العربي للعام 2010– 2011 إعداد الأجيال الناشئة لمجتمع المعرفة**. دبي: دار الغرير للطباعة والنشر، 2011، ص 12– 13.

الماضي، وارتبطت بتوقعات ثورة تقانة المعلومات والاتصالات التي توقع أن تحدث تغيرات كبيرة في ميدان التلفزة والاتصال، ونتجت عنها بنية تحتية لشبكات اتصال ضخمة، وكذلك مبادرات في تنمية التقانة خاصة في اليابان وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، أما **الموجة الثانية**، فقد بدأت مع بداية التسعينات القرن الماضي حيث ظهرت وتبلورت التنافسية العالمية، والنمو الاقتصادي، وحماية الخصوصية وحقوق الملكية الفكرية، ويكمن الاختلاف الكبير بين الموجة الثانية والموجة الأولى في ظهور ما يسمى " **الفجوة الرقمية**" داخل الوطن الواحد، وبين الأوطان في العالم، نتيجة لانتشار استخدام الانترنت والحاسوب الشخصي على نحو متفاوت بين شرائح المجتمع الواحد وبين البلدان، وكذلك في تأكيد مفهوم العولمة بفعل تضخم الشبكات وتراكم تقدم تقانة المعلومات وقد تسارعت الموجة الثانية في انتشارها حول العالم كموجة هائلة التضخم بفعل الشبكة العالمية "الإنترنت".

إن تصاعد هذه الثورات وما أحدثته من تغيرات في العالم في كل نواحي الحياة، بلغ ذروته فيما أطلق عليه " **الموجة الثالثة**" التي بزغت بوادرها منذ نهاية تسعينات القرن الماضي وأوائل القرن الحالي، فقد أصبحت من الواضح أن العلاقة بين التغيرات التكنولوجية والتحولات الاجتماعية علاقة معقدة ومركبة وأن الفكرة القائمة بأن للتغيرات التكنولوجية تأثيرات اجتماعية يمكن ضبطها ببساطة من خلال سياسات ملائمة أصبحت هذه التغيرات من التعقيد بمكان بحيث لم يعد بالإمكان استخدام سياسات تكنولوجية بمعزل عن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية في المجتمع إن السياسات التكنولوجية والسياسات الاجتماعية ينبغي تنميتها معا بشكل متكامل وأن ينبثق كلاهما عن أهداف متكاملة ولكي نتمكن من تنمية المجتمع في عصر المعرفة فأنه يجب علينا أن نبذل جهدا كبيرا في الاهتمام والتعامل بدقة مع القضايا الاجتماعية في المجتمع حتى نصل إلى مجتمع المعرفة.

المطلب الأول: تعريف مجتمع المعرفة

هناك العديد من التعاريف فقد عرف **تقرير التنمية الإنسانية العربية** لسنة 2003 تحت عنوان : **نحو إقامة مجتمع المعرفة** على أنه:" ذلك المجتمع الذي يقوم أساسا على نشر المعرفة وإنتاجها، وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي: الاقتصاد والمجتمع المدني والسياسي، والحياة الخاصة، وصولا للارتقاء بالحالة الإنسانية باطراد، أي إقامة التنمية الإنسانية، حيث أصبحت المعرفة بصورة متزايدة محركا

قويا للتحولات الاقتصادية والاجتماعية".[6] وفي تعريف آخر ترى بأن مجتمع المعرفة يعني اعتماد المعرفة مبدأً ناظماً لجميع الحياة البشرية.[7]

ومنه يمكن القول بأن مجتمع المعرفة هو:" **ذلك المجتمع الذي يقوم على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بثقة واقتدار في مجالات النشاط المجتمعي كافة، بهدف تحقيق التنمية الإنسانية المتكاملة والشاملة.**"[8]

وهنا تجدر الإشارة إلى أن مفهوم مجتمع المعلومات ومجتمع المعرفة يعتقد البعض أنهما مترادفان، بينما هما في الحقيقة مختلفان، حيث أن مجتمع المعلومات سبق مجتمع المعرفة في مراحله التطورية، ولكل منهما خصائص يتسم بها، حيث أن مجتمع المعلومات هو:" ذلك المجتمع الذي يعتمد في غالبية أنشطته على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كالكمبيوتر والأقمار الصناعية والهواتف النقالة وغيرها، وبوجود العامل الإنساني الحر المبدع والمتمكن من إرادته يتحول مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة، أي أنه أكد على أهمية العنصر البشري القادر على خلق المعرفة من خلال قاعدة المعلومات ليتحول المجتمع من مجتمع معلوماتي إلى مجتمع معرفي."[9]

على العموم فإن مفهوم مجتمع المعلومات يرتكز على الإنجازات التكنولوجية، بينما يتضمن مفهوم مجتمعات المعرفة أبعادا اجتماعية وأخلاقية وسياسية أكثر اتساعا بكثير.[10]

2- خصائص مجتمع المعرفة:

كما أن مجتمع المعرفة يتميز بمجموعة من الخصائص نذكر منها:

---

[6]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003، نحو إقامة مجتمع المعرفة** ، الأردن: المطبعة الوطنية، 2003، ص 22.

[7]- نفس المرجع السابق الذكر، ص 40.

[8]- مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير المعرفة العربي للعام 2010- 2011 رصد وقياس إعداد النشء لمجتمع المعرفة، حالة الأردن**. دبي: دار الغرير للطباعة والنشر، 2011، ص181.

[9]- سلوى أمين السامرائي، **رؤية تشخيصية للمجتمع المعرفي في ظل اقتصاد المعرفة** ، جامعة بغداد، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14، العدد49، سنة 2008، ص 91.

[10]- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (*UNESCO*)، **من مجتمع المعلومات إلى مجتمعات المعرفة**، فرنسا: مطبوعات اليونسكو، 2005، ص 19.

1. تراجع استخدام الورق، من خلال استعمال اعتماد على المعاملات الإلكترونية التي ألغت أو أقصت استعمال الورقية، وهذا ما جعل بعضهم يطلق عليها اسم المجتمع اللاورقي (***Paperless Society***) خاصة مع ظهور الإدارة الإلكترونية، والطريق السريع للمعلومات؛

2. تزايد الطلب على عمال المعرفة، حيث نلاحظ ارتفاع حصة وظائف المعرفة، والتي تجاوزت في بعض الدول المتقدمة 50%؛

3. **التقدم التكنولوجي** : وهو سمة رئيسية من سمات مجتمع المعرفة ويقاس بمدى انتشار الاعتماد على الأجهزة الإلكترونية؛

4. ظهور معايير جديدة لقياس قوة المجتمعات، وإرساء مفاهيم وقواعد جديدة للتراكم الرأسمالي، مثل مفهوم رأس المال الفكري، ومفهوم رأس المال المعرفي الذي يشير إلى أن مصدر القوة الجديدة بدلا من الأموال؛

5. يعمل مجتمع المعرفة على تحديد المعلومات والمعرفة وإنتاجها، وتحويلها، ونشرها، واستخدامها من أجل التنمية البشرية؛

6. لدى الغالبية العظمى من مجتمع المستفيدين مهارات وإمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكة الإنترنت.[11]

المطلب الثالث: أبعاد ومراحل تكوين مجتمع المعرفة

1- أبعاد مجتمع المعرفة:

لمجتمع المعرفة أبعاد مختلفة وهي:

أ- **بُعد اقتصادي قائم على اقتصاد المعرفة:** إن مجتمع المعرفة لا يمكن أن ينهض إلا على أساس "**اقتصاد المعرفة**"، حيث يرى بيتر دراكر، أنه لا يمكن تأسيس مجتمع المعرفة إلا إذا تبلور اقتصاد للمعرفة، واقتصاد المعرفة يعنى استخدام المعرفة لخلق قيم مادية وغير مادية، والتكنولوجيا -وخصوصاً تكنولوجيا

[11]- حنان أحمد فرج، **دور مؤسسات التعليم في دعم مجتمع المعرفة وتنميته: دراسة تحليلية**، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض: المجلد 22، العدد2، سبتمبر 2016، ص 112-113.

المعرفة والذكاء الاصطناعي– تساعد على تحويل جزء من المعرفة إلى الآلات؛ وهذه يمكن– من خلال عملية صنع القرار في ميادين مختلفة– أن تنشئ قيماً اقتصادية، [12] إذ تعد المعرفة هي السلعة أو الخدمة الرئيسية والمصدر الأساسي للقيمة المضافة وهذا يعني أن المجتمع الذي ينتج المعلومة ويستعملها في نشاطاته المختلفة هو المجتمع القادر على المنافسة في العصر الحالي، [13]وأصبحت الصناعات والخدمات المعتمدة على المعرفة أساساً للقطاع الاقتصادي، حيث سمحت تكنولوجيا الاتصال الحديثة للمؤسسات الإنتاجية والخدمية إنتاج السلع والخدمات وتسويقها دون الحاجة للارتباط بموقع جغرافي معين، ففي ظل هذه التكنولوجيا بدأت الاقتصاديات المحلية والوطنية تتجه نحو العالمية، ويشير التقرير العالمي لليونسكو إلى أن اقتصاد المعرفة يقوم على التكامل بين إمكانات تشفير وتخزين ونقل المعلومات التي أتاحتها التكنولوجيا والرأسمال البشرى للعمال القادرين على استعمال هذه التكنولوجيا، والاستغلال الأمثل للقدرات الإنتاجية بفضل التقدم في إدارة المعرفة، وفى ظل اقتصاد المعرفة أخذت بعض الأنشطة غير المادية المرتبطة بالبحث والتربية تنزع إلى احتلال مكان متنام في الاقتصاد العالمي ،[14] ويتضح مما تقدم، أن للمعرفة بعداً اقتصادياً، أي يمكن تحويلها إلى عنصر مولد للقيمة الاقتصادية، وأصبح اقتصاد المعرفة مصدر أساسي للثروة في مجتمع المعرفة.[15]

ب– بُعد تنموي قائم على التنمية الإنسانية المستدامة: يمكن اعتبار المعرفة حق، ولكنها أيضا سبيل لتحقيق التنمية الإنسانية في جميع مجالاتها، فالتنمية الإنسانية في جوهرها هي نزعة دائمة لترقية الحالة الإنسانية للبشر، وفي العصر الراهن مع تطور البشرية يمكن القول أن المعرفة هي سبيل بلوغ الغايات الإنسانية الأخلاقية الأعلى الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية، [16] ولأنه لا وجود لتنمية بشرية بدون تنمية معرفية، فالتعليم والتربية المعرفية يجب أن يبدأ في سن مبكرة، كما يجب صقلها ومتابعتها باستمرار وذلك بالاعتماد على مدى تفعيل ومستوى فاعلية النشاطات المعرفية من توليد للمعرفة عن طريق البحث العلمي ونشرها بالتعليم والتدريب المستمر والاعتماد على الإمكانيات التكنولوجية ووسائل الاتصال المتطورة، ثم

---

[12]– السيد ياسين، **من مجتمع المعلومات العالمي إلى مجتمع المعرفة**، مجلة الإتحاد نشر في 4 ديسمبر 2014

[13]– نعيم إبراهيم الظاهر، **إدارة المعرفة**، الأردن: عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، 2009، ص 31.

[14]– منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، **من مجتمع المعلومات إلى مجتمعات المعرفة 2005**، مرجع سبق ذكره، ص 48.

[15]– علي عبد الرؤوف محمد ناصر، **تفعيل مقومات البحث التربوي في جامعة القصيم على ضوء متطلبات مجتمع المعرفة رؤية مستقبلية**، اليمن: المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد 8 العدد 20، 2015، ص 99.

[16]– نادر سعيد، **العلاقات الجدلية بين التنمية الإنسانية ومجتمع المعرفة (ابستومولوجيا المعرفة)**، أوراق عمل قدمت في ندوة "تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003، نحو مجتمع المعرفة، قراءات فلسطينية، فلسطين: جامعة بيرزيت بتاريخ: 09/08/ 2003

توظيف المهارات والاستفادة من معطياتها في تقديم المنتجات والخدمات الجديدة والمتجددة وبالتالي الارتقاء بالإنسان وبلوغ التنمية المنشودة.[17]

ج- بعد معلوماتي قائم على تكنولوجيا المعلومات: يعرف مجتمع المعلومات بأنه المجتمع الذي تمثل فيه المعلومات القوة الدافعة والمسيطرة، والذي ينشغل معظم أفراده بإنتاج المعلومات أو جمعها أو معالجتها أو توزيعها وثمة ارتباط بين المعلومات والمعرفة، ويوضح التقرير العالمي لليونسكو لعام 2005 كيفية تحويل المعرفة إلى معلومات أو ما يطلق عليه مسمى جعل المعرفة معلوماتية، بإعطاء بعداً مادياً للمعرفة يجعلها أكثر عملية ويسهل معالجتها، ويجعل منها وسيلة لإنتاج معارف جديدة، وتلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصال دوراً أساسياً في تشكيل مجتمع المعرفة من خلال إتاحة البيانات والمعلومات والمعرفة، حيث أن التطور السريع في هذه التكنولوجيا مكنها من لعب هذا الدور، من خلال الانتشار الواسع لشبكة الإنترنت، والتي أتاحت المعلومات والمعرفة وأصبح من اليسير تقاسمها مع الآخرين على مستوى العالم، كما أصبح تخزين المعلومات رقمياً أيسر من التخزين على الورق، وسهولة تبادل محتوى التعلم بين المتعلمين رقمياً، كذلك البرمجيات التعليمية المتاحة، وظهور لاعبين جدد يساهمون في تيسير التعليم والبحث مثل جوجل وياهو سكايب والذكاء الاصطناعي ، حيث أطلقوا خدمات جيدة ومبتكرة مثل الباحث العلمي ، شات جبيتي وغيرها، ولا ريب أن هذه التطورات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال من شأنها تغيير المشهد التعليمي، وتشكيل بيئات تعلم جديدة تسهم في بناء مجتمع المعرفة.[18]

د- بُعد تنظيمي قائم على إدارة المعرفة: تنطوي إدارة المعرفة على مجموعة من الاستراتيجيات والممارسات، ممثلة في مجموعة من الأساليب الإدارية والأدوات التكنولوجية التي يمكن أن تساعد في تنظيم المعرفة، ويمكن أن نعرف إدارة المعرفة على أنها: تلك العمليات والأدوات والسلوكيات التي يشترك في صياغتها وأدائها المستفيدون من المنظمة، لاكتساب وخزن وتوزيع المعرفة لتنعكس على عمليات الأعمال للوصول إلى أفضل التطبيقات بقصد المنافسة طويلة الأمد والتكيف.[19]

وينظر إلى مجتمع المعرفة بأنه ذلك المجتمع القادر على الإدارة الناجحة للمعرفة، حيث يتطلب التحكم في النشاط المعرفي إتباع مراحل منظمة ومتتابعة من خلال إدارة ناجحة للمعرفة، سواء ما يتصل

[17]- بويحياوي صبرينة، **المعالم الأساسية لمجتمع المعرفة في ظل التنمية المستدامة**، مجلة الفكر، جامعة بسكرة، العدد 11، سبتمبر 2014، ص 531.

[18]- علي عبد الرؤوف محمد ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 100.

[19]- صلاح الدين الكبيسي، مرجع سبق ذكره، ص 42.

بتجميع المعرفة من مصادرها ومعالجتها وتخزينها وإتاحتها أو ما يتصل بالتجديد المستمر لها وفق أحدث ما أنتج من معرفة على المستويات الوطنية والدولية، وعلى هذا يمكن القول أن بناء وترقية مجتمع المعرفة يتطلب إدارة ناجحة للمعرفة تستند إلى قدرة نوعية على إدارة وتنظيم المعرفة، من خلال استخدام أساليب وآليات تكنولوجية حديثة، بغية تعظيم الإفادة من الموارد المعرفية المتاحة وحسن استثمارها وتوظيفها.[20]

هـ- البعد الاجتماعي: يعني مجتمع المعلومات وسيادة درجة معينة من الثقافة المعلوماتية في المجتمع وزيادة الوعي بتكنولوجيا المعلومات وأهمية المعلومات في حياة الإنسان، فيصبح عندئذ لا فائدة من العمل من غير معرفة قوامها الاختصاص مما سيطرح مفهوما جديدا هو (العمالة المعرفية).

و- البعد الثقافي: أي إعطاء أهمية للمعرفة والاهتمام بالقدرات الإبداعية للأشخاص وتوفير حرية التفكير والإبداع والعدالة في توزيع العلم والمعرفة بين مختلف طبقات المجتمع، كما أن مجتمع المعرفة يحتاج إلى ثقافة تقيّم وتحترم من ينتج المعلومة ويستغلها، أي يحتاج إلى محيط ثقافي وسياسي يؤمن بالمعرفة ودورها في الحياة اليومية لمجتمع المعرفة.

ز- البعد السياسي: أي إشراك الجماهير في اتخاذ القرارات بطريقة رشيدة وعقلانية مبنية على استعمال المعرفة، وهذا لا يحدث إلا بتوفر حرية تداول المعلومات وتوفير مناخ سياسي مبني على الديمقراطية والعدالة والمشاركة السياسية الفاعلة.[21]

ح- البعد الأخلاقي: لقد وضعت العديد من الدول التشريعات والقوانين لحماية إنتاجها المعرفي مثل:

- **قانون التعامل الإلكتروني** : وضع ضوابط جديدة لإيجاد السند القانوني للهوية الالكترونية.
- قانون تداول المعلومات الالكترونية لضمان سلامة المعلومات من القرصنة.

[20]- علي عبد الرؤوف محمد ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 101.
[21]- نعيم إبراهيم الظاهر، مرجع سبق ذكره، ص 32- 33.

ط- البعد التعاوني الدولي والإقليمي: يتسم مجتمع المعرفة بأنه مجتمع عالمي يساهم في تشكله جميع الدول، حيث تتلاشى الحدود التقليدية بين الدول، وأصبحت عملية إنتاج المعرفة وتوظيفها وتسويقها محور اهتمام البيئات العلمية والأكاديمية على مستوى العالم، ويتجسد هذا التعاون فيما يلي:

- تبادل الخبرات وعقد المؤتمرات والندوات.
- مشروع موحد لشبكة معلومات إقليمية عربية.
- سياسة واحدة في اللامركزية الإدارية لتعاون عربي مشتركة للمعلومات.[22]

أبعاد مجتمع المعرفة

الرقم	الأبعاد	الوصف العام
1	**البعد الاجتماعي والتضامني**	ويتمثل في ترسيخ قيم وثقافة التفاهم والتعاون والتضامن بين الشعوب، في إطار حوار الحضارات، وتلاقي الثقافات، وتنمية مفهوم المواطنة الشاملة، وإيجاد آلية دولية للتضامن لدرء كل مظاهر التهميش والفقر والحاجة.
2	**البعد الثقافي**	يتضمن ضرورة تطوير محتوى الاتصال والمعلومات والنهوض بالإنتاج الفكري، والحفاظ على اللغة، وكذلك الاهتمام بالبحث العلمي بصفة عامة، وبالبحث العلمي في مجالات الاتصال والمعلوماتية بصفة خاصة، مع ارساء سياسات جديدة للاستثمار في التعليم، واعتماد مبدأ التعلُّم مدى الحياة.
3	**البعد القيمي**	من الأهمية بمكان هنا التأكيد على ضرورة مراعاة الخصوصية في الأبعاد القيمية والأخلاقية المتعلقة باستخدامات ومحتوى الانترنت والتطبيقات المختلفة والمتنوعة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال.
4	**البعد الاقتصادي والمالي**	إن تأهيل طرق العمل والإنتاج والمبادلات، وإسداء الخدمات، إلى جانب دفع الابتكار والتجديد التكنولوجي، سيمكن من رفع القدرة التشغيلية والتنافسية للمؤسسات والأشخاص والاقتصاديات الوطنية.
5	**بعد التعاون الإقليمي والدولي**	توسيع مجال الحوار ووضع إطار تشاور حول تطوير مجتمع المعلومات يشمل مختلف المتدخلين من القطاعين العام والخاص ومن المجتمع المدني ووضع مقاربات جديدة لموضوع التعاون المتعدد الأطراف

المصدر: لمين علوط، **أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على إدارة الموارد البشرية في المؤسسة**، رسالة دكتوراه العلوم في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 16

2- مراحل تكوين مجتمع المعرفة:

توجد عدة مراحل مترابطة فيما بينها تؤدي في النهاية إلى تكوين مجتمع المعرفة ويمكن إيجازها فيما يلي:[23]

[22]- هاشم شريف الغريفي، **أساسيات بناء مجتمع المعلومات العربي**، مجلة آداب البصرة، العدد 46، 2008، ص 233.

1 – **تبدأ المرحلة الأولى** من منطلق وجود رأس مال بشري يشكل طليعة لمجتمع المعرفة ويمكنه تحت ظروف مغايرة أن يكون بنية أساسية لقيام النهضة التنموية، ويوضح ذلك الشكل التالي:

الشكل التالي يبين وجود طليعة مجتمع المعرفة ومستخدمي التقانة الحديثة[24]



2– **المرحلة الثانية:** وتتطلب تكثيف الإصلاح واستخدام العلم والتكنولوجيا المتاحة في كل المساقات، مما يشكل الأرضية والبيئة والمناخ الصالح لنمو مجتمع المعرفة، فإذا كان محو الأمية وتعميم التعليم يعني الإكثار من الرجال والنساء المستنيرين العالمين بالقراءة والكتابة والحساب فإن خلق مجتمع المعرفة يعني أكثر من ذلك فهو يعني إعداد الإنسان القادر على استخدام المعلومات والتكنولوجيا في مختلف مساقات الحياة على ثلاثة مستويات تتضح في الآتي:

أ –**مستوى تربوي:** يتعلم فيه كيف يبرمج المعلومات الجديدة في إطار المعرفة، فيزداد وعيه المعرفي اتساعا وإدراكه قوة.

ب **مستوى بحثي:** يمكن من معرفة الأشياء، واستكشاف القوانين واستخدام المفاهيم.

ج **مستوى العمل التجريبي:** الذي يحول المعلومة إلى معرفة والمعرفة إلى ابتكار.

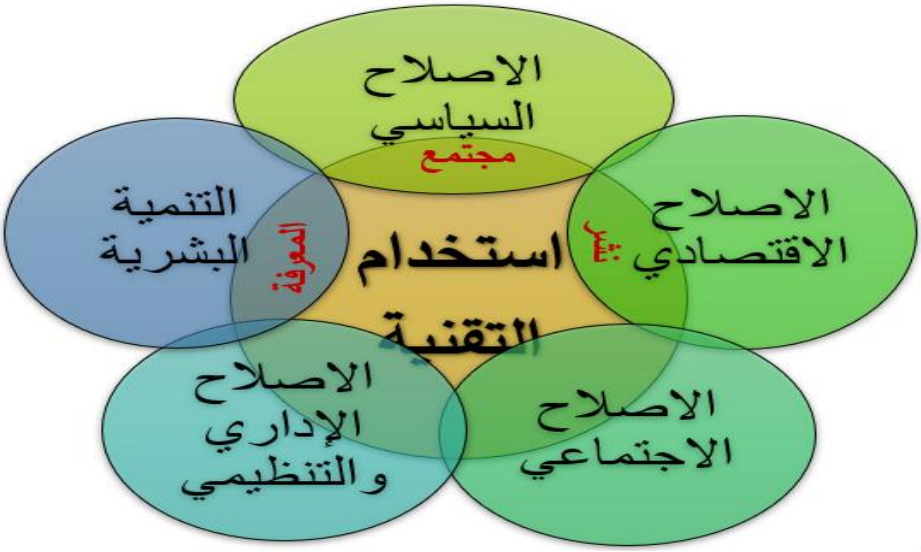
[23]– محمد عبد الرزاق إبراهيم ويح، وعبد الرحمن عبد السلام جامل، **التعليم الالكتروني كآلية لتحقيق مجتمع المعرفة (دراسة تحليلية)**، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الأول لمركز التعليم الإلكتروني، التعليم الالكتروني حقبة جديدة في التعليم والثقافة، جامعة البحرين 17– 19 أفريل 2006، ص 8– 11.

[24]– ربحي مصطفى عليان، **اقتصاد المعرفة**، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2012، ص 420.

ويأتي على رأس هؤلاء المتميزين من المفكرين والمبدعين والمبتكرين القادرون على إنتاج أعمال متميزة، تضيف جديدا إلى المعرفة، أو تطور البناء المعرفي، أو تحسن استخدام المعرفة والتكنولوجيا بعمل تطبيقي، أو تحل قضايا أو إشكالات فكرية أو اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو تقنية.

والاستخدام المكثف للعلم والتكنولوجيا في أي مجتمع يوسع قاعدة مستخدمي التكنولوجيا ويكبر حلقات المتميزين كما يوضحه الشكل التالي:

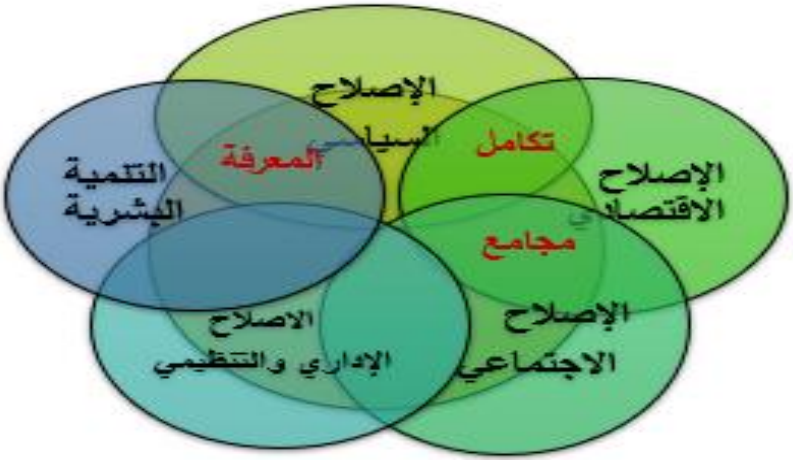
الشكل التالي يبين نمو مجتمع المعرفة وازدياد مستخدمي التقانة الحديثة في المجتمع



- **المرحلة الثالثة:** تكامل مجتمع المعرفة وتحقيق النهضة التنموية الشاملة المستدامة، وذلك بتكامل مجتمع المعرفة وزيادة إعداد المبتكرين والمبدعين والمفكرين الممثلين في النموذج التالي بمن يدخل في نجمة مركز الدائرة الوسطى من النموذج، وهم فعلا متميزون يتصفون بالنجومية، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:[25]

الشكل التالي بين المرحلة الثالثة تكامل مجتمع المعرفة ومستخدمي التقانة الحديثة وتزايد المبتكرين والمبدعين

[25]– محمد عبد الرزاق إبراهيم ويح، وعبد الرحمن عبد السلام جامل، مرجع سبق ذكره ص 9–10.



وهذه هي المرحلة الأخيرة من مراحل تكوين مجتمع المعرفة لابد لها من متطلبات تتحدد فيما يلي:

- **تطوير منظومة التعليم:** عن طريق إعادة هندسة العملية التعليمية بما يواكب التغيرات والتحديات المعاصرة وربط التخطيط التربوي بخطط التنمية وتحقيق معايير الجودة.
- **دعم البحث العلمي والتطوير:** عن طريق زيادة الإنفاق عليهما وتشجيع وتحفيز العاملين فيها.
- **استخدام التكنولوجيا:** بإقامة بنى تحتية أساسية للاتصالات والبرمجيات ووسائل التكنولوجيا الأخرى والتوسع في التعليم الإلكتروني.[26]

المبحث الثالث: أدوات إقامة مجتمع المعرفة

إن الوصول إلى مجتمع المعرفة يمر حتما – كما رأينا آنفا – عبر البيانات والمعلومات، لذلك فإن التطور المعلوماتي والتكنولوجي المصاحب لمجتمع المعلومات لا يمكن فهمه إلا في إطار المعالجة التنظيمية للمعلومات، كما يعتمد التوجه نحو بناء مجتمع المعرفة والاستفادة من معطياته على تفعيل دورة المعرفة وفعالية أدائها وزيادة عطائها، حيث تمر المعرفة في دورتها بعدت محطات تغذي بعضها بعضا بأسباب التفعيل والعطاء في علاقة دورانية وهذه المراحل هي:

المطلب الأول: نشر المعرفة

وتسمى كذلك نقل المعرفة ومشاركتها إلى حيث يمكن الاستفادة منها، وذلك من خلال التنشئة الاجتماعية ومراحل التعليم المختلفة والترجمة من اللغات الأخرى، ويمكن أن نشير هنا إلى إمكانية استخدام

[26]- ربحي مصطفى عليان، مرجع سبق ذكره، ص 423.

مؤشر التنمية البشرية المركب من ثلاث مؤشرات فرعية ممثلة في الحياة المديدة والصحية والمعرفة والمستوى المعيشي اللائق.[27]

يمكن تعريف نقل المعرفة بأنه تلك السيرورات التي يتم بها ومن خلالها نقل خبرات الآخرين إلى منظمة ما، أو وحدة ما في منظمة معينة، أو دولة ما عبر تنظيمات أو مؤسساتها المحددة، ونقل المعرفة مسألة معقدة قوامها التكنولوجيا والمنظمات والتواصل بين البشر المعنيين بالأمر.

وتستخدم التكنولوجيا للمساعدة على تحقيق هذا التواصل بين البشر، بين مصدر المعرفة والمتلقي للمعرفة، إلا أن الآلات والأدوات يمكن فقط أن تتعامل مع المعلومات، بينما المعرفة هي مجال الإنسان وحده، أي هي القوة المعرفية البشرية التي تحوّل المعلومات إلى معرفة، والمنظمات مهمة جدا في عمليات نقل المعرفة، فلا يمكن أن يتم نقل المعرفة واكتسابها بدون أن تعتمد عملية نقل على هياكل تنظيمية.[28]

وتلعب عملية نشر المعرفة دور أساسي ومهم مقارنتاً مع العمليات الأخرى، فالثقافة والناس تشكل نسبة 80 %من مجتمع المعرفة و 20 % تعود للتكنولوجيا، ويتمثل العامل الرئيسي الخاص بالثقافة والناس بتشجيع بيئة نشر المعرفة خلال المنظمة، وتعد عملية نشر المعرفة حجر الزاوية في العديد من المنظمات الكبيرة والتي تعمل بشكل متواصل على ترسيخ ثقافة نشر المعرفة، إذ تجعل بعض المنظمات معيار نشر المعرفة جزء من عملية تقويم الأداء السنوي للعاملين.[29]

إضافة إلى ما سبق، تؤكد كثير من البحوث على أهمية دور القدرات المعرفية المنخرطة في عمليات نقل المعرفة، وتشمل القدرات المعرفية رأس المال الثقافي المكتسب والسمات الشخصية للفرد أو الأفراد مثل الخبرة والقيم والدوافع والمعتقدات، فقدرة الفرد في منظمة ما على تمثل وتطبيق واستخدام المعلومات والمعارف من خلال ربطها بالمعارف السابقة تعتبر أحد العوامل المهمة والرئيسية في عملية النقل.[30]

وفيما يتعلق بالنقل الداخلي يتم من خلال:

---

[27]– الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية 2014، **المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر**، نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2014، ص 169،

[28]– مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير المعرفة العربي لعام 2014، الشباب وتوطين المعرفة**، مرجع سبق ذكره، ص 40– 41.

[29]– عامر علي حسين العطوي، وحسين علي الجنابي، **العلاقة بين تقنية المعلومات والاتصالات ومستوى نقل واكتساب المعرفة** (دراسة تحليلية لأراء عينة من الكوادر التدريسية في كلية الإدارة والاقتصاد– الكوفة)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 5 العدد14، ص 09–10

[30]– مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير المعرفة العربي لعام 2014، الشباب وتوطين المعرفة ج1**، مرجع سبق ذكره، ص 41– 43.

أ- التنشئة والتعليم: وهي تلك العملية التي تستهدف اكتساب الفرد سلوكيات ومعايير واتجاهات مناسبة لأدوار اجتماعية تسهل له الاندماج في الحياة الاجتماعية وذلك من خلال عدة مؤسسات رسمية وغير الرسمية (المدرسة، المسجد، وسائل الإعلام، الأسرة...).

ب- الإعلام والاتصال: تعتبر وسائل الإعلام والمعلوماتية من أهم آليات نشر المعرفة، على اعتبار أن الأمر لم يعد يتوقف عند مستوى تلقي المعلومات وامتلاكها لكنه مرتبط أساسا بإنتاج هذه الوسائط وتطويرها، بالتالي نقل المعلومات وإنتاجها، وفي هذه الحالة يصبح من يستطيع نشر المعلومات بشكل أسرع هو الذي يستطيع التأثير أكثر، فتكمن أهميتها في قوة تأثيرها وسيطرتها، وبالتالي تكون السيطرة والتأثير للأسرع في نقل المعلومات بالتالي فإن التأثير سيكون أكثر كلما ارتبط المحتوى الإعلامي بقيم المجتمع وثقافته، ويكون أقل كلما تناقض مع هوية المجتمع وثقافته، ومن ثم فإن تأثير هذه الوسائط المعلوماتية سيتعدى البعد الإعلامي إلى الأبعاد القيمية الأخلاقية[31].

ويشهد العالم الآن تحولا متسارعا نحو الاقتصاد المبني على المعرفة، ولا نستطيع اليوم أن نتخيل أي شكل من أشكال المجتمع المعاصر دون الاعتماد على تداول المعلومات باستخدام الشبكات الإلكترونية الرقمية، كذلك أصبحت السيطرة على صناعة المعلومات والاتصالات شرطا رئيسيا لضمان التحكم الكامل من جانب الشركات العملاقة في السوق العالمية، وغدت القنوات الفضائية، على سبيل المثال، مصدرا جديدا لإنتاج وصناعة القيم والرموز والذوق.[32]

ج- اللغة: هي أداة تواصل، خاصة وأنها تشكل محور المنظومة الثقافية من حيث أنها تنشئ المفاهيم وتشكل العقول وتصنع السلوك، فاللغة هي نتاج التفاعلات الاجتماعية وهي ترتبط ارتباطا وثيقا بحاضر جماعتها وتاريخها، فتاريخ اللغة يكاد يكون هو تاريخ شعوبها، ونحن نتاج لغتنا، كما قال الفيلسوف الألماني ولهام همبولدت:"إن الناس هم تبع في تفكيرهم وإحساسهم ومشاعرهم ونظرتهم للكون للعادات التي اكتسبوها من خلال ممارساتهم للغة"، فاللغة تسموا بأهلها مع سموهم، وتنحط الشعوب مع لغاتها وبلغاتها، واعتزازها بلغاتهم.[33] وهنا تظهر أهمية اللغة في نشر المعرفة باعتبارها تحمل مضامين ثقافية ومعطيات قيمية أخلاقية، لذا كان لا بد من إعادة النظر في مجال التنظير اللغوي والسياسات اللغوية، خاصة ما تعلق بضرورة استخدام الفصحى في المجالات العلمية والرسمية، تعميمها ونشرها

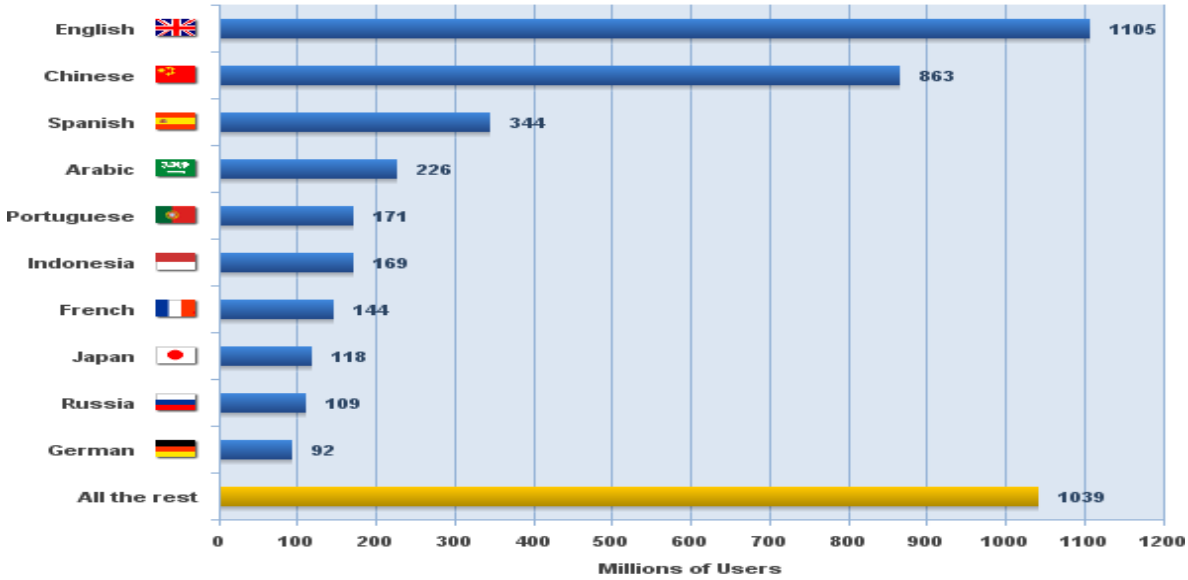
[31]- الهادي دوش، **دور البعد الثقافي في إدارة مجتمع المعرفة في ظل العولمة**، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015- 2016، ص ص 82-85.

[32]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003، نحو إقامة مجتمع المعرفة**، مرجع سبق ذكره، ص 57.

[33]- نبيل علي، **العرب وعصر المعلومات**، مرجع سبق ذكره، ص 327- 328.

وتوثيقها ومعالجتها إلكترونيا ومعجميا من أجل تحقيق المنافسة اللغوية وتأكيد الهوية الثقافية؛ تعرف الإسكوا المحتوى الرقمي العربي بأنه: أي محتوى عربي اللغة مصوغ بشكل رقمي على مواقع وبوابات الإنترنت أو على الأقراص الرقمية بأنواعها (متضمنة المحتوى السمعي والمرئي) ويتضمن كذلك البرمجيات وقواعد البيانات ونظم المعلومات التي تتقبل اللغة العربية في وظائفها وأدواتها وواجهاتها، وبرامج معالجة اللغة العربية، يقوم المحتوى الرقمي على حماية اللغة وتسير تطويرها وتعزيز التنوع الثقافي ويساند التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما يحافظ على التراث الوطني، ويهدف إلى سد الفجوة الرقمية اللغوية.[34]

الشكل التالي يبين لنا اللغات العشر الأكثر انتشارا من حيث أعداد مستخدمي الإنترنت[35]



د- الترجمة: إن التضخم والانفجار الهائل في حجم المعلومات والمعرفة التي تضاعفت بسرعة كبيرة يتطلب ترجمة بين اللغات وخاصة مع ظهور الإنترنت وتنامي العولمة [36]، تعد الترجمة من أكثر المجالات الثقافية اهتماما من قبل الباحثين والمؤسسات المعنية بتطوير المنظومات الفكرية، وذلك نظرا لأهميتها في تحقيق التواصل المعرفي الذي يعد هو الآخر ضرورة من ضرورات الاستجابة للعقل المعرفي المنتج وحاجة ماسة لمتفاعل الثقافي بين الأمم والحضارات، نتيجة لهذا السبب تطمح البلدان المتقدمة إلى استيعاب الكم

---

[34]- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإسكوا(*ESCWA*)، **تقرير الملامح الإقليمية لمجتمع المعلومات في المنطقة العربية، للفترة 2003-2015**، مرجع سبق ذكره، ص 105.

[35] - *Internet World Users By Language*, ***Top 10 Languages In Internet In Millions Of Users***, *march 2023*: http://www.internetworldstats.com/stats7.htm

[36]- جمال يوسف بدير، **اتجاهات حديثة في إدارة المعرفة والمعلومات**، الأردن: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، 2013، ص 102.

المتزايد من المعلومات من مصادرها ولغتها الأصلية، ولقد ساهمت الترجمة تاريخيا في تدعيم المسار الثقافي خاصة في مسيرة الفكر الغربي الحديث، من خلال إسهامات الباحثين في ترجمة النصوص من وإلى جميع اللغات، وبالتالي ازدهرت الثقافة الغربية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.[37]

المطلب الثاني: إنتاج المعرفة

يقصد به تلك العملية التي يتم من خلالها القدرة على الإضافة العلمية إلى رصيد المعرفة سواء من خلال تطوير وتنمية المعارف الموجودة فعلا أو من خلال خلق معارف جديدة لم تكن من قبل، وقد أشار *Nonaka & Takeachi* في دراستيهما الصادرة في سنة 1995 إلى أن العلاقة الأساسية بين المعرفة والميزة التنافسية تقع في إمكانية توليد المعرفة لتقود إلى الإبداع الذي يقدم بدوره أسس الميزة التنافسية، وتنتج المعرفة الجديدة دائما عن طريق الفرد له فكرة، تتوج ببراءة جديدة أو تصميم هام لمنتج جديد، أو عامل ورشة يستلهم من سنوات خبرته لاقتراح نسق جديد مبدع، وفي كل مرة معرفة فردية تتحول إلى معرفة لمجموعة المنظمة.[38]

يجب الإشارة إلى أن عملية توليد المعرفة يجب ألا تقتصر على إدارة البحث والتطوير، بل يجب أن تمتد إلى كل مجالات العمل والخبرة، وهذا ما يؤكده *Nonaka & Takeachi* حيث يريا: " أن الأفراد فقط هم الذين يولدون المعرفة وأن المنظمة لا تستطيع توليد المعرفة بدونهم ولذلك يجب عليها توفير البيئة المناسبة التي تحفز وتدعم نشاطات إنتاج المعرفة التي يقومون بها."[39]

حيث تركز تطوير المعرفة على زيادة قدرات ومهارات وكفاءات عمال المعرفة، وهذا يقود إلى ضرورة الاستثمار في الرأس المال البشري الذي ينعكس على قيمة المنظمة ويعزز جدارتها التنظيمية، ويساعدها في ذلك جذب واستقطاب أفضل العاملين في مجال المعرفة من سوق عمل المعرفة الذي يتميز بالمنافسة العالية، ويستعان هنا كذلك بالبرامج التدريبية المستمرة، بالإضافة إلى التركيز على التعلم التنظيمي وتنمية المهارات التعاونية بين جماعات الممارسة وفرق العمل التي تؤدي إلى إبداع منتجات جديدة أو تقديم خدمات جديدة تزيد من كفاءة المنظمة.[40]

---

[37]– الهادي دوش، مرجع سبق ذكره، ص 86– 87.

[38]– هيثم حجازي علي، **إدارة المعرفة :مدخل نظري**، الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 2005 ، ص 81.

[39] *-Ikujiro Nonaka, **l'entreprise créatrice de savoir, business review: le knowledge management**, Paris : éditions d'organisation, 1999, p41.*

[40]– غسان عيسى العمري، **دور تكنولوجيا المعلومات وإدارة المعرفة في بناء الذاكرة التنظيمية**، المملكة العربية السعودية، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، العدد 52، ديسمبر 2010، ص 94.

لذا يتعين على المنظمة الاتجاه نحو تشجيع الاتصال وتبادل الخبرات والمهارات والتجديد والتعلم بالإضافة إلى تشجيع الأفراد على اكتساب واستنباط أفكار جديدة وكسر العوائق النفسية التي تحول دون ذلك بالاستعانة ببعض الأدوات الشكلية كنموذج وأساليب التخطيط أو الوسائل التي تسمح بتجسيد وتنظيم نشاط إنتاج المعرفة، والتي من أهمها:

- أدوات تسمح بتحديد وتعريف المشكلة من خلال جمع المعطيات وتحليلها بالنظام المعلوماتي.
- أدوات عصف الأفكار وابتكار الأفكار الجديدة أو اللجوء إلى الاقتراحات الفردية بإخراج ما هو في الذهن وتحويله إلى معرفة أصلية كما تقوم بتصنيف الاقتراحات وهيكلة المعرفة وتثبيتها والقيام بتوزيعها.
- أدوات التبادل والاقتسام التي تسمح بنشر المعرفة المختلفة.[41]

المطلب الثالث: تخزين المعرفة

عمليات خزن المعرفة تعني تلك العمليات التي تشمل الاحتفاظ، البحث، الوصول والاسترجاع للمعرفة، وتشير إلى أهمية الذاكرة التنظيمية، فالمنظمات تواجه خطرا كبيرا نتيجة لفقدانها للكثير من المعرفة التي يحملها الأفراد الذين يغادرونها لسبب أو لآخر.[42]

يعرف (*Stein and Zwass*) الذاكرة التنظيمية بأنها: "الطرق التي من خلالها تؤثر معرفة الماضي وخبراته وأحداثه في الأنشطة التنظيمية الحالية"[43]، كما تدعى عند البعض برسملة المعرفة، أين يتم تحسين المعرفة المتراكمة في كل مرة[44].

تحتوي الذاكرة التنظيمية على المعرفة الموجودة في أشكال مختلفة بما فيها الوثائق المكتوبة والمعلومات المخزنة في قواعد البيانات الإلكترونية، والمعرفة الإنسانية المخزنة في النظم الخبيرة، والمعرفة الضمنية المكتسبة من الأفراد وشبكات العمل، إنه مع الزمن تتراكم المعرفة التنظيمية وتلعب تكنولوجيا المعلومات دورا مهما في تحسين توسيع الذاكرة التنظيمية واسترجاع المعلومات والمعرفة المخزنة[45]، ويمثل

---

[41]– عواطف عيشوش، **التدريب ودوره في إنتاج المعرفة: دراسة حالة مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي بالواد، 2010–2011، ص 38.

[42]– صلاح الدين الكبيسي، مرجع سبق ذكره، ص73

[43] *-Jean Brilman, **Les meilleures pratiques de management: au cour de la performance**, 3ed, paris : Edition d'organisation, 2001, p 386*

[44]– حمزة بعلي، **دور تكنولوجيا المعلومات المساندة لإدارة المعرفة في خلق ميزة تنافسية، دراسة حالة: عينة من البنوك العاملة في ولاية عنابة**، رسالة دكتوراه في علوم التسيير، 2015–2016، ص31.

[45]– ربحي مصطفى عليان، ومحمد عبد الدبس، **وسائل الاتصال وتكنولوجيا التعليم**، الأردن: دار الصفاء، 1999 ، ص197

تخزين المعرفة جسرا بين التقاط المعرفة وعملية استرجاعها، من هنا بات خزن المعرفة والاحتفاظ بها مهما جدا، لأن إهمال هذه العملية يعني ضياع خبرات المؤسسة، وتحليلاتها إزاء ما تتعرض له من مواقف أو ضياع ذاكرتها التنظيمية لأن هذه الأخيرة تعتبر نقطة الارتكاز لأي أفكار جديدة أو خبرات حديثة.

-من أسباب إرساء ذاكرة بالمنظمة:

- الحفاظ على ثقافة المنظمة، هويتها وصورتها داخليا وخارجيا، بحاجة إلى ذاكرة تحفظ نجاحاتها، مبادئها، قيمها، مفاهيمها الأساسية من خلال تخزين مسارها التاريخي.
- تخزين المعرفة لاسيما العملية لتفادي ضياعها من خلال مختلف دعائم التخزين.
- تحقيق المردودية من خلال الاستفادة من التجارب السابقة ودعم مفهوم التجديد والإبداع.[46]

الهدف هنا هو حفظ المعارف المكتسبة والمطورة في المؤسسة بهدف إعادة استعمالها مرة أخرى، حيث نمر في هذه المرحلة من المعارف الضمنية إلى المعارف الصريحة، وإن حفظ المعرفة يأتي بعد الانتقاء المؤكد للمعرفة في شكلين:

أ- **الأفراد:** هم حفظة الخبرات ويجب توفير الإجراءات الإدارية التي تكفل الحفاظ على خبراتهم من خلال نظم الحوافز والتشجيع وإجراءات الانتقال المنظم للخبرات في السلم الوظيفي.

ب- **الحواسيب:** هي من الوسائل الشائعة الآن في حفظ المعرفة لكفاءتها ودقتها والاتساع الهائل لمساحات التخزين بها والقدرة العالية في تخزين المستندات بشكلها الرقمي القابل للمعالجة بطرق متنوعة[47].

كما نشير إلى أنه لا تنتهي عمليات حفظ المعرفة بمرحلة الحفظ، إذا حدث ذلك فإن نظام العمل بالمؤسسة سيكون عرضة للتدهور والتآكل لذلك يجب أن تلي عملية الحفظ عملية تحديث مستمرة تهدف إلى تحسين انتقاء المعرفة.

المطلب الرابع: توطين المعرفة *

يقصد بها توجيه المعرفة لصالح الأهداف الوطنية، أي توفير القدرة على الابتكار والإبداع والتصميم والتصنيع (أي المعرفة) في الوطن العربي من خلال أيدي وطنية مع إمكانية الاستفادة من الخبراء الأجانب لفترة مؤقتة يتم فيها إحلال كفاءات وطنية قادرة على أن تقوم محل هؤلاء الخبراء من خلال التدريب العلمي والنظري.

ويشمل مفهوم توطين المعرفة على ثلاثة عناصر أساسية متكاملة وهي:

---

[46] *-Jean Brilman :op.cit, P, 386.*

[47]- حمزة بعلي، مرجع سبق ذكره، ص 32.

*- أول ما ظهرت هذه الفكرة توطين المعرفة كانت في مؤتمر المعرفة الأول في دبي بتاريخ 7-9 ديسمبر 2014 بدعم ورعاية مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم... تم إطلاق تقرير المعرفة العربي للعام 2014 تحت شعار الشباب وتوطين المعرفة.

أ- إنتاج المعرفة.

ب- توظيف المعرفة خدمة للتنمية الإنسانية بأبعادها الثقافية والعلمية والاجتماعية والسياسية والبيئية.

ج- نشر المعرفة.[49]

ويمكن أن نظيف عنصرا رابعا تخزين المعرفة باعتبارها الأداة التي تساعدنا في الاحتفاظ بالمعرفة والرجوع لها وقت الحاجة ؛ ولا تفهم كلمة التوطين بمعنى النقل فقط، لأن ما يجعل النقل توطينا هو عملية إنتاج وإعادة إنتاج التمثلات(المشابهة لها) التي ترافقها وتصاحبها، وما يستدعيه ذلك من تأمين الشروط اللازمة لعمليات النقل ثم التوطين والإنتاج،[50] فالمعرفة ليست سلعا تستورد، وإنما ثقافة وبنى مؤسسية وأنشطة لابد أن تغرس في واقع مجتمعي بشري محدد.[51]

والإشارة المقصودة هنا هي عمليات توفير البيئات التمكينية (نقصد بها التشريعات والقوانين والبنى التحتية والمؤسسات الداعمة، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية والعلمية والثقافية والإعلامية)، المستوعبة لها، فبدون بيئات تمكينية يصعب إيجاد منافذ قادرة على بلوغ عتبة توطين المعرفة، كما يقتضي توطين المعرفة استعمال الوسائل التي تمكن أولا من توفير أسباب التوطين المتمثلة في توفير المقومات الضرورية لبناء قواعد مجتمع المعرفة، وأبرز هذه المقومات تقنيات الاتصال والمعلومات والانترنت، فقد أصبحت ضرورية لتملك مفاتيح عالم جديد وثقافة جديدة بلا حدود أي فضاءات مجتمع المعرفة والتنمية.[52]

ويشتمل مفهوم توطين المعرفة على ثلاثة عناصر رئيسية يكمل بعضها البعض وهي: نقل المعرفة، إنتاجها، نشرها وتوظيفها خدمة لأهداف التنمية ولكي يستفيد منها المجتمع، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل التالي يمثل النموذج المفاهيمي لنظام توطين المعرفة[53]

---

[1]- توطين التقنية في الوطن العربي مأخوذة من موقع: بتاريخ 02/12/ 2011
http://gmalshareef.blogspot.com/2013/04/blog-post.html

[2]- مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير المعرفة العربي لعام 2014 الشباب وتوطين المعرفة- دراسة الإمارات العربية المتحدة ج2**، مرجع سبق ذكره، ص 5.

[3]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003، نحو إقامة مجتمع المعرفة**، مرجع سبق ذكره، ص 169.

[52]- مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير المعرفة العربي لعام 2014 الشباب وتوطين المعرفة- دراسة الإمارات العربية المتحدة ج2**، مرجع سبق ذكره، ص 5.

[53]- من اعداد الباحث وفق ما تم الاطلاع عليه



-تحديات توطين المعرفة:

يواجه الوطن العربي جملة من التحديات، وهي تختلف في حدتها وطبيعتها حسب تنوع دول المنطقة من دول غنية بالموارد وفيرة العمالة، ودول غنية الموارد مستوردة للعمالة ودول فقيرة، وأهم هذه التحديات هي:[54]

1- ضعف مؤسسات التعليم والتدريب والبحث العلمي، مما أسفر عنها تفشي الأمية الأبجدية والتكنولوجية، ووجود فجوة في المعرفة والمهارات بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، كما اقتصرت المشاريع الجديدة في المنطقة على نقل واستخدام التقنية وليس على عمليات نقل وتوطين المعرفة والتكنولوجيا؛ المجتمع العلمي ليس قائما على التقنية وحدها وإنما لابد من نهضة شاملة في كل المجالات، خاصة في العلم والتكنولوجيا والمجتمع وهي الركائز الثلاث التي يراها الدكتور أحمد زويل لنهضة أي مجتمع، فالعلم ينتج التكنولوجيا والتكنولوجيا بدورها تطور العلم، ولا يمكن تواجدهما بشكل فعال إلا في مجتمع علمي يهيئ السبل لتشرب المعرفة وتطبيقها بدون حواجز، والعالم العربي يفتقر في مجمله إلى هذه الركائز الثلاث بشكل متفاوت، فنوعية التعليم متردية بشكل عام.[55]

[54]- نفس المرجع السابق، ص 16- 17.

[55]- توطين التقنية في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره.

2- تضخم القطاع العام الحكومي على حساب القطاع الخاص، وتوسعه في استقطاب الشباب من طالبي الشغل، ويتم على أساس الشهادات وليس على أساس الكفاءات، فقد ساهم ذلك إلى في افتقاد الشباب الحافز لاكتساب المهارات والمعارف الجديدة المؤهلة، طالما أن القطاع الحكومي يضمن لهم وظيفة آمنة.

3- ضعف سياسات دول المنطقة في خلق فرص ريادية في الأعمال.

4- بطالة الشباب وإهمالهم، وهجرة الأدمغة، مما أثر على المنطقة وذلك لفقدانها القوة التي يمكن أن تشكل رافعة لنقل المعرفة وتوطينها والانتقال بها إلى مجتمع المعرفة.

5- ضعف الحوكمة خاصة في ما يتعلق بحركة المؤسسات وضعف الشفافية، حيث أن الشفافية والنزاهة تلعبان دور مهما في تشجيع الأسواق والاستثمار وتحفيز رؤوس الأموال.

6- إغفال اللغة العربية، فلا شك أن اللغة هي الوعاء الذي يحضن ويغذي ويثبت دعائم الثقافة والمعرفة، وذلك بالإصلاح والدعم من أجل تمكين اللغة من أن تلعب دورها الحاضن للمعرفة وكعامل مسهل وأداة للإبداع والإنتاجية عوضا عن التمسك بقوالب جامدة رافضة للتطوير.[56]

وفي نفس السياق يقول إدوارد سعيد: «لا نريد المعرفة كمنتج أو سلعة، ولا نريدها كعملية إصلاح تعني مكتبات أكبر أو عدداً أكبر من الحواسيب فقط، المعرفة التي نريد تختلف نوعياً، وتقوم على الفهم عوضاً عن السلطة والتكرار غير الناقد أو الإنتاج الآلي».[57]

المطلب الخامس: المستلزمات الضرورية لبناء مجتمع المعرفة[58]

كما رأينا سابقا للمعرفة دور كبير في تطور الدول وتخلفها، وهي عماد التنمية وأساس تطور الشعوب، وتنعكس المعرفة على التطور الاقتصادي والسياسي والمجتمع ككل، وعلى كافة جوانب النشاط الإنساني، فالثورة المعرفية سمحت لكل المجتمعات بالاعتماد على المعرفة أي على خبرة الموارد البشرية والكفاءات والمهارات، كركيزة للتنمية البشرية المستدامة.

مما تقدم يتوجب على الدول العربية أن تفكر بعمق في الإشكاليات التي يطرحها مجتمع المعرفة ، وما هي المستلزمات الضرورية التي يجب أن تسهر على توفيرها حتى تشارك في هذا المجتمع وتصبح فاعلة فيه، وليست متفرجة تتلقى ولا تحرك ساكنا:

---

[56]- مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير المعرفة العربية لعام 2014 **الشباب وتوطين المعرفة ج 1**، مرجع سبق ذكره ص 17.

[57]- أحمد أبو زايد، **مجتمع المعرفة وإشكالية المحتوى المعرفي العربي**، مجلة القافلة، مأخوذة من موقع: https://2u.pw/gC9fxKKo

[58]- عبد الله تركماني، **مجتمع المعرفة وتحدياته في العالم العربي**، مداخلة قدمت في إطار المؤتمر السابع والعشرين لمنتدى الفكر المعاصر حول "مجتمع المعرفة والبحث العلمي في البلدان العربية الوضعية والآفاق" تونس: 5-9 فبراير 2009

(1) – من أولى الأولويات ، التي تنتظر العالم العربي ، الإرادة السياسية وضرورة وضع إستراتيجية معلوماتية وطنية منفصلة بالتعاون مع أصحاب المصلحة الوطنيين، وتهدف إلى تطوير قطاع تنافسي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحيث تكون هذه الإستراتيجية في صلب المخطط الوطني العام للتنمية المستدامة كما عليها أن تعبئ الموارد الضرورية لتنفيذها، [59] ومن ثم على مستوى العالم العربي ككل، والمنظور الاستراتيجي هذا يجب بطبيعة الحال النظر إليه في إطار التنمية الشاملة ، بمختلف أبعادها وحيثياتها ووفق معطيات وظروف العالم العربي؛ وزيادة الوعي بأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتسهيل استخدامها واقتنائها.[60]

(2) – ضرورة تحديد وتوفير البنية التحتية الضرورية لموارد ووسائل وتكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها وخدماتها، فالمطلوب هنا هو إنشاء البنى الأساسية لمجتمع المعرفة ، والمتمثلة في الميزانيات اللازمة ومراكز الأبحاث والتدريب، وشبكات الاتصال، والقوى العاملة وغير ذلك من المستلزمات الضرورية.

(3) – **ضمان حرية التعبير**: هي وثيقة الصلة بالتنمية وخاصة مجتمع المعرفة الذي يستحيل بناؤه في بيئة تقمع الرأي، ومما لا شك فيه أن الانترنت وفرت منابر عديدة للتعبير عن آرائهم، وبهذا نضمن مشاركة وإقحام أفراد المجتمع في المساهمة في الحياة السياسية واتخاذ القرار.

(4) – تطوير النظم التعليمية وفق مقتضيات مجتمع المعرفة ، مع إشراك مراكز الأبحاث والجامعات والمعاهد العليا في صناعة المعلومات، وبذلك نهيئ صناعة القرار لمواكبة عصر المعرفة والتفاعل معه وفق أهداف ومتطلبات التنمية الشاملة، بالإضافة إلى إنشاء شبكة عربية للمعلومات تكون بمثابة بنية تحتية مشتركة تساهم في عملية مد البلدان العربية بالمعلومات الضرورية والإستراتيجية لعملية التنمية الثقافية الشاملة.[61]

(5) – إنشاء شبكة عربية للمعلومات تكون بمثابة بنية تحتية مشتركة.

إنّ مجتمع المعرفة لا يقتصر على إنتاج المعارف وتداولها فحسب، وإنما يحتاج إلى ثقافة تقدّر وتحترم من ينتج هذه المعارف ويستغلها في المجال الصحيح.[62]

وفي نفس السياق ذكر محمد مراياتي[63] مجموعة من العناصر المهمة في بناء مجتمع المعرفة وهي:

---

[59]– اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الإسكوا(*ESCWA*)، **الملامح الإقليمية لمجتمع المعلومات في المنطقة العربية**، مرجع سبق ذكره، ص 154.

[60]– ربحي مصطفى العليان، **اقتصاد المعرفة**، مرجع سبق ذكره، ص443.

[61]– اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الإسكوا(*ESCWA*)، **نشرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية في غرب آسيا**، العدد 10، لبنان: منشورات الأمم المتحدة، 2009، ص 10– 11.

[62]– عبد الله تركماني، **مجتمع المعرفة وتحدياته في العالم العربي**، مرجع سبق ذكره، ص 9.

1. الاهتمام بالبحوث السياسية.
2. تدخل الدول للوصول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة وعدم ترك ذلك لآليات السوق.
3. الاهتمام بالابتكار وتطوير المنتج الجديد وريادة الأعمال أي تحويل نتائج البحث العلمي إلى منتجات وثروة.
4. تعزيز استخدام اللغة العربية في العلم وخاصة في مجال التقنية.
5. إنشاء حدائق ومدن وحاضنات ومراكز التقنية والابتكار.
6. استقطاب الخبراء والفنيين ذوي خبرات ومؤهلات عالية المستوى.
7. رفع المستوى المعرفي للموارد البشرية، وفعاليات الإنتاج والخدمات.
8. نقل المعرفة التدريجي من الدول المتقدمة وتوطينها من خلال التعاون والتجارة.
9. توليد المعرفة المطلوب للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
10. الاستثمار في الابتكار الوطني ومخرجاته.
11. إثراء المحتوى العربي الرقمي (المحتوى المعرفي).

خلاصة واستنتاجات:

نستطيع أن نؤكد بأنه أصبح للمعرفة الدور الحاسم في بنية الاقتصاد العالمي مع تطور تكنولوجيا المعلومات، حيث: إن لكل تكنولوجيا مادتها الخام التي تتعامل معها وأداتها الأساسية التي تعالج بها ثم تحويل تلك المادة الخام إلى منتجات فتوصيلها إلى المستفيد من خلال وسائل التوزيع المختلفة والتي لا بد وأن تتلاءم وطبيعة هذه المنتجات وطرق استخدامها، ومنه فإن "تكنولوجيا المعلومات" تتكون من:

- **المادة الخام:** البيانات، المعلومات، المعرفة.
- **الآلات:** الكمبيوتر والبرمجيات (تحويل المادة الخام إلى سلع وخدمات معلوماتية).
- **التوزيع:** من خلال التفاعل الفوري بين الإنسان والآلة وأساليب البث المباشر وغير المباشر شبكات البيانات.

[63]– محمد مرياتي، **ملامح التحول إلى مجتمع المعرفة والاقتصاد القائم عليها في الوطن العربي ما هو، ولماذا، وكيف، ومن المسؤول، وأولوية الابتكار والتكنولوجيا فيه**، مداخلة قدمت في إطار اجتماع الخبراء حول الابتكار والتكنولوجيا للنهوض باقتصاد المعرفة في المنطقة العربية، الذي نظمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا الإسكوا(*ESCWA*)، في عمان: الأردن، 3–4 يونيو 2015، ص 49–51

إن هذه التكنولوجيا على مدى مسار تطورها، قد تحولت من تكنولوجيا كثيفة الطاقة إلى تكنولوجيا كثيفة العمالة، حتى ارتقت أخيراً إلى تكنولوجيا كثيفة المعرفة، وعلى هذا الأساس ظهرت فكرة مجتمع المعرفة وذلك من خلال أهمية تفعيل المعرفة داخل منظومة المجتمع إذ هي حلقة متصلة مكوّنة من ثلاثة مكونات أساسية هي: **اقتناء المعرفة، استيعابها ثم توظيفها، فتوطينها.**

وعليه فإن مجتمع المعرفة هو مجتمع الإنسان المجدد، والذكاء المشترك، والعقل الفعال، والمعلومات الدقيقة، وذلك باعتماده على المعرفة الذي يشكل فرصة مهمة ونقلة نوعية وفريدة تجعل من المعرفة أساس المجتمع ومن الإنسان عضوا فاعلا يؤثر في هذا المجتمع ويتأثر به من خلال تبادل المعارف والتفاعل معها ؛ وخير مثال على تطبيق مجتمع المعرفة هو المجتمع الياباني الذي عوض غياب ونقص الثروات الطبيعية، عن طريق الاستثمار في الموارد البشرية، ومنه فالمجتمع الياباني الذي يمكن اعتباره مجتمعا معرفيا، إذا ما تأملنا قدراته في مجال التنظيم، والتحكم في رأس المال البشري واستغلاله، ولعل هذا يفسر تركيز اليابان على رأس المال غير الملموس، أي الاستثمار في مجالات التربية والتعليم والصحة، وهي عناصر أساسية في عملية تكوين الموارد البشرية وهي كذلك عناصر قوة النموذج الياباني، وعليه فإنه يمكن لجميع المجتمعات أن تواكب مجتمع المعرفة إذا انتهجت طريق النموذج الياباني لكن دون إهمال بيئة المجتمع.

المراجع:

أولا: كتب

1. ألفن توفلر، **حضارة الموجة الثالثة**، تر: عصام الشيخ قاسم، ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر، 1990.
2. ألفين وهيدي توفلر، **إنشاء حضارة جديدة سياسة الموجة الثالثة** ، تر: حافظ الجمالي، سوريا: اتحاد الكتاب العرب، 1998.
3. الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية 2014، **المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر**، نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2014،
4. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003، نحو إقامة مجتمع المعرفة**، الأردن: المطبعة الوطنية، 2003.
5. جمال يوسف بدير، **اتجاهات حديثة في إدارة المعرفة والمعلومات**، الأردن: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، 2013.

6. هيثم حجازي علي، **إدارة المعرفة :مدخل نظري**، الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 2005
7. مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير المعرفة العربي للعام 2010- 2011 إعداد الأجيال الناشئة لمجتمع المعرفة**. دبي: دار الغرير للطباعة والنشر، 2011.
8. مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير المعرفة العربي للعام 2010- 2011 رصد وقياس إعداد النشء لمجتمع المعرفة، حالة الأردن** . دبي: دار الغرير للطباعة والنشر، 2011.
9. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (*UNESCO*)، **من مجتمع المعلومات إلى مجتمعات المعرفة**، فرنسا: مطبوعات اليونسكو، 2005.
10. نعيم إبراهيم الظاهر، **إدارة المعرفة**، الأردن: عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، 2009.
11. ربحي مصطفى عليان، **مجتمع المعلومات والواقع العربي** ، عمان (الأردن): دار جرير، 2006.
12. ربحي مصطفى عليان، ومحمد عبد الدبس، **وسائل الاتصال وتكنولوجيا التعليم**، الأردن: دار الصفاء،1999 .

ثانيا: الرسائل والمذكرات

1 -الهادي دوش، **دور البعد الثقافي في إدارة مجتمع المعرفة في ظل العولمة**، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015- 2016
2 - حمزة بعلي، **دور تكنولوجيا المعلومات المساندة لإدارة المعرفة في خلق ميزة تنافسية، دراسة حالة: عينة من البنوك العاملة في ولاية عنابة**، رسالة دكتوراه في علوم التسيير، 2015-2016.
3 - عواطف عيشوش، **التدريب ودوره في إنتاج المعرفة: دراسة حالة مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي بالواد، 2010-2011.

ثالثا: المقالات

1 - السيد ياسين، **من مجتمع المعلومات العالمي إلى مجتمع المعرفة**، مجلة الإتحاد نشر في 4 ديسمبر 2014
2 - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الإسكوا(*ESCWA*)، **نشرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية في غرب آسيا**، العدد 10، لبنان: منشورات الأمم المتحدة، 2009.
3 - بويحياوي صبرينة، **المعالم الأساسية لمجتمع المعرفة في ظل التنمية المستدامة**، مجلة الفكر، جامعة بسكرة، العدد 11، سبتمبر 2014

4 هاشم شريف الغريفي، **أساسيات بناء مجتمع المعلومات العربي**، مجلة آداب البصرة، العدد 46، 2008.

5 حنان أحمد فرج، **دور مؤسسات التعليم في دعم مجتمع المعرفة وتنميته: دراسة تحليلية**، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض: المجلد 22، العدد2، سبتمبر 2016.

6 محمد عبد الرزاق إبراهيم ويح، وعبد الرحمن عبد السلام جامل، **التعليم الالكتروني كآلية لتحقيق مجتمع المعرفة (دراسة تحليلية)**، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الأول لمركز التعليم الإلكتروني، التعليم الالكتروني حقبة جديدة في التعليم والثقافة، جامعة البحرين 17- 19 أفريل 2006.

7 - نادر سعيد، **العلاقات الجدلية بين التنمية الإنسانية ومجتمع المعرفة (ابستومولوجيا المعرفة)**، أوراق عمل قدمت في ندوة "تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003، نحو مجتمع المعرفة، قراءات فلسطينية، فلسطين: جامعة بيرزيت بتاريخ: 08/09/ 2003،

8 - سلوى أمين السامرائي، **رؤية تشخيصية للمجتمع المعرفي في ظل اقتصاد المعرفة** ، جامعة بغداد، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14، العدد49، سنة 2008.

9 - علي عبد الرؤوف محمد ناصر، **تفعيل مقومات البحث التربوي في جامعة القصيم على ضوء متطلبات مجتمع المعرفة رؤية مستقبلية** ، اليمن: المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد 8 العدد 20، 2015.

10 - عامر علي حسين العطوي، وحسين علي الجنابي، **العلاقة بين تقنية المعلومات والاتصالات ومستوى نقل واكتساب المعرفة** (دراسة تحليلية لأراء عينة من الكوادر التدريسية في كلية الإدارة والاقتصاد- الكوفة)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد5 العدد14.

11 - غسان عيسى العمري، **دور تكنولوجيا المعلومات وإدارة المعرفة في بناء الذاكرة التنظيمية**، المملكة العربية السعودية، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، العدد 52، ديسمبر 2010.

رابعا: أشغال الملتقيات

1 - عبد الله تركماني، **مجتمع المعرفة وتحدياته في العالم العربي**، مداخلة قدمت في إطار المؤتمر السابع والعشرين لمنتدى الفكر المعاصر حول " مجتمع المعرفة والبحث العلمي في البلدان العربية الوضعية والآفاق" تونس: 5-9 فبراير 2009،

2 محمد مرياتي، **ملامح التحول إلى مجتمع المعرفة والاقتصاد القائم عليها في الوطن العربي ما هو، ولماذا، وكيف، ومن المسؤول، وأولوية الابتكار والتكنولوجيا فيه**، مداخلة قدمت في إطار اجتماع الخبراء

حول الابتكار والتكنولوجيا للنهوض باقتصاد المعرفة في المنطقة العربية، الذي نظمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا الإسكوا(*ESCWA*)، في عمان: الأردن، 3-4 يونيو 2015، موجود في موقع:
http://css.escwa.org.lb/ICTD/3587/S1-1_KSA_MohamedMrayati.pdf

خامسا: المواقع

1. [1]توطين التقنية في الوطن العربي مأخوذة من موقع: بتاريخ 02/12/ 2011
http://gmalshareef.blogspot.com/2013/04/blog-post.html

سادسا: الكتب الأجنبية

1- *Misra, D.C., Rama, H, And Manie, K,* ***E- Knowledge Management Framework for Government Organizations****, Information Systems Management, Jordan: Yarmouk University. Database, Spring, 2003,*
2- Ikujiro Nonaka, ***l'entreprise créatrice de savoir, business review: le knowledge management****, Paris : éditions d'organisation, 1999.*
*3- Jean Brilman****, Les meilleures pratiques de management : au cour de la performance****, 3ed, paris : Edition d'organisation, 2001*
4- Internet World Users By Language, ***Top 10 Languages In Internet In Millions Of Users****, march 2023:*
http://www.internetworldstats.com/stats7.htm